

تقرير الاستيطان الأسبوعي الصادر عن المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان للفترة من ٤/٢٩ - ٥/٢٣/٢٠٢٣، يشير فيه إلى أن مخاوف الفلسطينيين تتعاظم من ارتفاع وتيرة تنفيذ حكومة الاحتلال الإسرائيلي لمخططاتها الاستيطانية* ٢٠٢٣/٥/٦

إعداد: مديحة الأعرج/ المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان

يصعب، بل يستحيل على الفاشيين والنازيين الجدد التستر على انتماءاتهم وهويتهم الأيدولوجية لفترة طويلة، لأن جيناتهم السياسية تتغلب على مناوراتهم وتفصح عن نفسها كلما تطلب الأمر ذلك. وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير لا يسعفه زكاؤه في التحايل على ماضيه الأسود كفاشي ونازي جديد في دولة تكرر دون كلل أو ملل أن الكثير من مواطنيها هم أبناء وأحفاد ضحايا الوحش النازي من الحرب العالمية الثانية، وكمتهم في الكثير من القضايا الجنائية على خلفية عنصرية. بن غفير هذا، الذي يحاول عبثاً التستر على ماضيه الإجرامي مستعيناً بادعاءات الاعتدال بعد أن أصبح نائباً في الكنيست ولاحقاً وزيراً في حكومة بنيامين نتنياهو، عاد في "يوم استقلال إسرائيل" الخامس والسبعين إلى الواجهة كفاشي ونازي جديد نموذجي من خلال خطابه في معهد ديني لتدريس التوراة (بيشيفا) باسم "هرعيون هيهودي" (الفكرة اليهودية) الذي أقامه مؤسس حركة "كاخ"، الحاخام الفاشي منير كهانا. فحسب صحيفة "هآرتس"، فإن بن غفير وجه خطاباً الأسبوع الماضي، إلى مؤيديه، وبينهم أعضاء سابقين في الحركة الإرهابية "كاخ". وكتبت على كسوة قماش في خلفية الصورة أثناء خطابه، آية توراتية من سفر المزامير، جاء فيها "إِنَّ لِلصِّدِّيقِ ثَمَرًا. إِنَّهُ يَجِدُ إِلَهُ قَاضٍ فِي الْأَرْضِ"، ليضيف بعدها "من أجل رفع أرواح الشهداء معلمنا وقودتنا الحاخام منير كهانا، الحاخام بنيامين زئيف وطاليا كهانا، ود. باروخ غولدشتاين... سينتقم الله لدمائهم". وكتب تحت أسمائهم آية من سفر يونس في التوراة: "وَأَنْتُمْ لِمِهِمْ وَلَا أْبْرِي سَافِكِيهِ، وَأَسْكُنُ أَنَا الرَّبُّ فِي صِهْيُونَ" ليصف السفاح غولدشتاين خلال خطابه، الأسبوع الماضي، بأنه "بطل وقديس وطبيب أنقذ حياة يهود"، وكان يحرص على تسميته "الدكتور غولدشتاين". بنيامين نتنياهو وزعماء الليكود وجميع قادة الائتلاف بلعوا أسننتهم، فما يجمعهم ببن غفير مشروع واحد يبدأ بمواصلة نشر الاستيطان في القدس وباقي الأراضي الفلسطينية منذ العام ١٩٦٧ ولا ينتهي ببث روح العداة والكراهية لكل ما هو فلسطيني بين النهر والبحر.

وفي هذا الإطار تتواصل النشاطات الاستيطانية والتهويدية لحكومة الثلاثي نتنياهو - سموتريتش - بن غفير، بتركيز على القدس دون تراجع عن مخططاتها في بقية محافظات الضفة الغربية. فقد نشرت وزارة الإسكان الإسرائيلية مناقصات لبناء ٢٦٠ وحدة استيطانية في

* المصدر: المكتب الوطني للدفاع عن الأرض - نابلس

مستوطنات بالضفة الغربية. وتشمل ١٥٦ وحدة استيطانية في مستوطنة "كريات أربع" حيث تقدم المناقصة في "كريات أربع" شققاً مخفضة للأزواج الشباب والأفراد المؤهلين من وزارة الإسكان، وذلك في الجزء الشمالي من مستوطنة "كريات أربع" بالقرب من مدينة الخليل، و٦٠ وحدة استيطانية في "مستوطنة آدم" والتي تقع بمحاذاة قرية جبع الفلسطينية إلى الشمال مباشرة من بلدة حزما، والتي يحيط بها جدار الفصل العنصري من الجهة الغربية ومن الجهة الشمالية آدم و٤٤ وحدة استيطانية في "مستوطنة معاليه إفرام"، القريبة من قرية دوما في شفا غور الأردن. وتنضم المناقصات الحالية إلى مناقصة سابقة نشرتها وزارة الإسكان في آذار الماضي وقرارات الحكومة والكابنت اعتباراً من شباط من هذا العام لتعزيز بناء أكثر من ٧٣٠٠ وحدة في المستوطنات والبؤر الاستيطانية في جميع أنحاء الضفة الغربية وإضفاء الشرعية على ١٠ بؤر استيطانية.

فيما تبحث لجنة التخطيط اللوائية الإسرائيلية يوم الإثنين المقبل، خطة لإيداع مستوطنة "نوف زهاف" التي ستضم ١٠٠ وحدة استيطانية و٢٧٥ غرفة فندقية، على أراضي جبل المكبر في القدس الشرقية المحتلة وذلك في إطار تسمين مستوطنة "نوف تسيون" في حي جبل المكبر. فقد اجتمعت لجنة التخطيط اللوائية لمناقشة الاعتراضات على الخطة، لكنها قرّرت تحديد موعد مناقشة لاحقة بعد إصدار تعليمات للمبادرين للخطة بإكمال العديد من البنود والتقييمات المعلقة، وتضمنت هذه البنود توفير بدائل تخطيطية ذات ارتفاعات مبانٍ منخفضة وفحص ضرورة إعادة تقسيم الأرض للاستخدام السكني بالتنسيق مع وزارة السياحة كما طلبت اللجنة رداً من سلطة أراضي إسرائيل بخصوص حق المطورين في تقديم مخطط تقسيم يشمل استخدامات سكنية، بعد اعتراض قدمته جمعية "عير عميم" اليسارية الإسرائيلية.. وقد تمّ تقديم خطة الاستيطان في "نوف زهاف" من مؤسسة كيلاس للاستثمار، وهي شركة أجنبية يملكها إسرائيليون، بهدف إعادة تقسيم الأرض لتشمل أيضاً الاستخدام السكني، ومع ذلك، تجادل "عير عميم" بأن الشركة لا تملك الحق في تعديل تسمية استخدام الأراضي لأنها حصلت صراحة على الأرض لتطوير العقارات الفندقية. وتقف شركة كيلاس للاستثمار وراء الترويج لمستوطنة "نوف تسيون" وإذا ما تمّت الموافقة على خطة "نوف زهاف"، فإنها ستحوّل "نوف تسيون"، التي تتكوّن حالياً من ٩٥ وحدة سكنية مع نحو ٢٠٠ وحدة إضافية قيد الإنشاء، من جيب معزول للمستوطنين في جبل المكبر إلى امتداد متجاور للمستوطنة المجاورة (تلبوت) شرقاً لتصبح أكبر مستوطنة في قلب حي فلسطيني في القدس الشرقية بسعة ٤٠٠ وحدة سكنية.

في الوقت نفسه تروّج جمعية "عطيرت كوهنيم" الاستيطانية لمخطط إنشاء مستوطنة جديدة في القدس الشرقية المحتلة تطلق عليها "كدمات تسيون" في المنطقة بين أبو ديس ورأس العامود. ويشمل هذا المخطط ٣٨٤ وحدة سكنية على مساحة تمتد على ٧٩ دونماً، تمّ تقديمه، مؤخراً، إلى مكتب التخطيط الإسرائيلي. ولم يتمّ بعد تحديد موعد لمناقشة المخطط، الذي تمّ تقديمه بإسم شركة تسمى (بوحريم م. ض.)، وهي شركة أنشأها أعضاء (عطيرت كوهنيم) حيث توجد خمسة منازل فلسطينية تابعة لعائلة القنبر، في طرف الأرض المنوي ببناء المستوطنة الجديدة عليها. ويقضي

المخطّط بهدم بعض هذه المنازل. يشار إلى أن جمعية "عطيرت كوهنيم" الاستيطانية قد فشلت قبل ٢٠ عاماً في محاولتها الترويج لبناء مستوطنة يهودية في ذات المنطقة. وحذّرت من شأن إقامة المستوطنة في ذلك المكان، قطع التواصل بين القدس الشرقية مع أبو ديس. ويضاف هذا المخطّط إلى مخططات أخرى كثيرة تروّج لها إسرائيل لغرض استكمال فصل شرقي القدس عن باقي الضفة الغربية.

ومن جديد أعادت بلدية موشي ليئون في القدس المحتلة قضية حي البستان في بلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى المبارك إلى الواجهة، بعدما اقتحمت طواقمها الحي ووزعت عشرات إنذارات الهدم وأخذت قياسات لبعض المباني في الحي فضلاً عن استدعاء العشرات لمقابلة وحدة التحقيق في البلدية. ورغم أن عشرات العائلات المقدسية في الحي تسلّمت سابقاً أوامر هدم لمنازلها، بحجة البناء دون ترخيص، إلا أن بلدية الاحتلال أعادت اليوم توزيع الأوامر مرة أخرى، ما زاد مخاوف الأهالي من تنفيذ عملية هدم منازلهم خلال الأيام المقبلة. وكانت محاكم الاحتلال وبلديتها قد رفضت تجميد أوامر هدم ١١٦ منزلاً في الحي، ما يعني أن عمليات الهدم أصبحت بغطاء قانوني، وقد تنفّذ بأي لحظة. كما كانت البلدية قد رفضت سابقاً تأجيل أو تجميد هدم ١١٦ منزلاً في البستان، كما رفضت المخططات الهندسية للحي. وحي البستان يُعد من أقرب الأحياء المقدسية للأقصى ولا يبعد عن سوره الجنوبي سوى ٣٠٠ متر، ويمتد على مساحة ٧٠ دونماً، لذلك يسعى الاحتلال لاستهدافه وتهجير سكانه.

ولسرقة المزيد من الأراضي وإحكام السيطرة على مدينة القدس المحتلة تعقد الأحد المقبل لجنة إسرائيلية بقيادة وزيرة المواصلات المتطرفة ميري ريغيف للبحث في المزيد من الخطوط للقطار الخفيف لربط معظم المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية بالقدس الغربية ويأتي الاجتماع عشية الانتهاء من المسار الأحمر الذي يربط أقدم مستوطنات القدس الشرقية "نيفي يعقوب" المقامة على أراضي بيت حنينا شمال القدس بمستشفى هداسا عين كارم في القدس الغربية. ولا شك أن دراسة مخطط مسارات جديدة "القطار الخفيف" تعني سرقة المزيد من أراضي الفلسطينية لصالح الاستيطان وشبكة الطرق والقطارات لتثبيت الوقائع الاستيطانية على الأرض وإحكام السيطرة على المدينة المحتلة. ووفق تلك اللجنة الإسرائيلية، من ضمن المسارات التي سيجري بحثها المسار الجديد سيربط قرية بيت صفافا بمستوطنة "جيلو" وقرية شعفاط بمستوطنة "رمات شلومو" غرب القرية ومناطق من مستوطنة "رموت" الأمر الذي ينذر بالاستيلاء على مساحات واسعة من أراضي المقدسيين، وأن هذا المسار الاستيطاني سيغير مسارات الشوارع والأحياء العربية المقدسية. وبحسب مخطّط بلدية الاحتلال سيكتمل "مشروع القطار الخفيف" بحلول عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٨. وتقول ريغيف: "إن الهدف الاستراتيجي من شبكة القطارات والطرق السريعة هو ربط المستوطنات خارج القدس بشطريها والبؤر الاستيطانية ببعضها، وتسهيل حركة المستوطنين ووصولهم إلى البلدة القديمة في القدس ومحيطها. على أن وجود قطار يتحرّك في هذه المسارات من شأنه أن يساهم في عملية البناء الاستيطاني وخدمة المستوطنين في الجزء الشرقي من مدينة القدس".

وتتعاظم مخاوف الفلسطينيين من مخططات الاستيطان الإسرائيلية بعد تشكيل الحكومة اليمينية المتطرفة والاتفاقيات التي عقدها الليكود مع الأحزاب الفاشية، التي يترجمها كل من بن غفير وسموتريتش. وفي هذا الصدد بدأت منظمات حقوقية وسياسية إسرائيلية وفلسطينية توثق حجم الانقلاب والتحول الكبير في السياسة الإسرائيلية، ونهجها في التعامل مع الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في القدس والمناطق الفلسطينية المصنفة "ج" بالصفة، بعد تولى قيادات يمينية مواقع صنع القرار في الحكم العسكري والحكومة الإسرائيلية، حيث بدأت في توجيه الجهود لزيادة سيطرتها داخل المناطق الفلسطينية وفي البلدة القديمة من القدس الشرقية المحتلة وما حولها. وتتعرّز القبضة الإسرائيلية على مناطق شرقي القدس داخل الأحياء الفلسطينية أو المجاورة لها، فيما يضعف التأثير الفلسطيني على القدس المحتلة، ويتم سحق الارتباط المادي والرمزي للفلسطينيين بالبلدة القديمة وما يحيط بها من أحياء وقرى من الوزارات والمؤسسات والجمعيات الاستيطانية والبلدية. وهذه السياسة هي جزء من سياسة شاملة تتعلّق بمشروع الاحتلال المسمى القدس الكبرى، الذي يتمثل في مستوطنات ضخمة في التسلسل على جبل المشارف - التلة الفرنسية - شمال القدس الشرقية وفي الشرق بمستوطنة معاليه أدوميم التي تمتد حدودها إلى مشارف البحر الميت وينضم معها نظام الطرق الالتفافية وينتهي عند مداخل أريحا، بهدف ضرب النسيج الاجتماعي والتواصل الجغرافي في القدس الشرقية التي من المفترض أن تكون عاصمة للكيان الفلسطيني. كما أن ضم القدس الشرقية المحتلة بدأ بالبناء الاستيطاني فور قرار ضمها عام ١٩٦٧ وهكذا تمّ بناء المستوطنات الكبيرة مثل "التلة الفرنسية، وجيلو وتلبيوت ومزارح وراموت ونيفي يعقوب وبسغات زئيف" والتوسّع الكبير في مستوطنة جبل أبو غنيم التي وصلت مشارف بيت لحم وبيت جالا جنوب القدس.

ولا تسلم بقية مناطق الضفة الغربية من مشاريع دولة الاحتلال الاستيطانية والتهويدية. ففي مخطط إسرائيلي جديد للاستيلاء على أراضي بلدة سبسطية إلى الشمال من مدينة نابلس وعلى آثارها، من المقرر أن تصادق الحكومة الإسرائيلية، يوم الأحد المقبل، على خطة لسرقة حديقة سبسطية الأثرية والاستيلاء عليها بشكل كامل ضمن مقترح تقدم به وزراء وأعضاء كنيست للحكومة في تل أبيب، يهدف لتخصيص ٣٠ مليون شيكل بحجة ترميم وتطوير الحديقة الأثرية الواقعة في البلدة. ويطالب المقترح بإعادة فتح الحديقة أمام المستوطنين بشكل دائم لتكون مكاناً جذاباً كما يدعو إلى زيادة الأمن حولها واتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليها، وتعزيز الطرق والبنية التحتية التي تسمح للمستوطنين بالوصول إليها بسهولة.

على صعيد آخر تتعمد سلطات الاحتلال انتهاج سياسة تعطيش ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة من خلال قوانين وترتيبات أنظمة فصل عنصرية تتحكّم في قطاع المياه تعزّز وترسخ التفوق اليهودي في كامل المنطقة من النهر إلى البحر، وبما يخلق فجوات هائلة في استهلاك المياه بين اليهود وخاصة المستوطنين منهم، وبين الفلسطينيين، الذين يعانون من ضائقة مياه مزمنة من خلال حرب منهجية تسبّب الضرر لمصادر المياه الخاصة بالتجمعات الفلسطينية الأكثر

ضعفاً بغية سلبهم مصادر مياههم وأراضهم، حيث تشير المعطيات إلى أن متوسط الاستهلاك اليومي للفلسطينيين سكان الضفة الغربية من المياه يعادل ثلث متوسط الاستهلاك اليومي من المياه للفرد الإسرائيلي، على جانبي الخط الأخضر، حيث يبلغ متوسط الاستهلاك اليومي من المياه للفرد الإسرائيلي ٢٤٧ لتراً بينما متوسط استهلاك الفلسطيني في الضفة الغربية هو حوالي ٨٢ ليتراً للفرد في اليوم وحوالي ٧٠ تجمّعاً فلسطينياً في أنحاء الضفة، يسكن فيها أكثر من مئة ألف فلسطيني، غير موصولة مطلقاً بشبكات المياه ومستوى استهلاك المياه فيها مماثل لمستواه في المناطق المنكوبة أي حوالي ٢٦ لتراً للفرد في اليوم (الحد الأدنى الذي توصي به منظمة الصحة العالمية هو ١٠٠ لتر للفرد في اليوم الواحد) وإجمالي الكمية الإجمالية التي يستهلكها الإسرائيليون من المياه تعادل عشرة أضعاف الكمية الإجمالية التي يستهلكها الفلسطينيون في الضفة الغربية.

وفي الانتهاكات الأسبوعية التي وثقها المكتب الوطني للدفاع عن الأرض فقد كانت على

النحو التالي في فترة إعداد التقرير:

القدس: هدمت جرافات تابعة لبلدية الاحتلال في القدس، بناية سكنية مكونة من ستة طوابق في منطقة ضاحية السلام في عناتا شمال شرق القدس في كل طابق ٣ شقق تقدر مساحة الشقة الواحدة بـ ١٥٠ متراً مربعاً، والطابق الأول منها مأهول بالسكان والباقي قيد الإنشاء. ووزعت سلطات الاحتلال مئات إخطارات الهدم في نيسان/أبريل الماضي، بحجة البناء دون ترخيص، إضافة لاستدعاءات لمقابلة وحدة التحقيق في بلدية الاحتلال بمدينة القدس. وبدأت ما تسمى بجماعات الهيكل المزعوم، التجهيز لإقامة مسيرة الأعلام السنوية الاستفزازية التهويدية في مدينة القدس المحتلة. وتحاول الجماعات الاستيطانية فرض سيادة الاحتلال، الكاملة على المدينة المقدسة، والتي فشلت في تجسيدها على مدار سنوات سابقة. ومن المتوقع أن تنطلق المسيرة يوم الخميس الموافق ١٨ مايو، بدلاً من ١٩ مايو الذي يتوافق مع يوم الجمعة.

الخليل: هاجم مستوطنون أراضي المواطنين في كل من "العين البيضاء، ومغاير العبيد، وشعب البطم، ومنطقة الشومرة، والثعلة" بمسافر يطا والبادية البدوية، وقاموا برعي مواشهم في محاصيل المواطنين الزراعية من القمح والشعير وأشجار الزيتون، ما تسبب بإتلاف جزء كبير منها. فيما تمّ الإعتداء على طاقم منظمة "بيش دين" بعد تصوير وتوثيق اعتداء المستوطنون وإقامة طريق على أراضي بلدة بيت عوا لربط بؤرة زراعية مع "نجهوت"، حيث التقط أحد المستوطنين صورة لمركبتهم واتصل بجيش الاحتلال الذي قام باحتجازهم، في الوقت نفسه أخطرت قوات الاحتلال بإخلاء مبنى البلدية القديم الواقع في البلدة القديمة من مدينة الخليل، تمهيداً للاستيلاء عليه وتسليمه إلى المستوطنين، حيث علقت إخطاراً على باب مبنى البلدية القديم، والواقع في منطقة "عين عسكر" بالقرب من مدخل البلدة القديمة، ينصّ على إخلائه تمهيداً للاستيلاء عليه، والمكوّن من طابقين بمساحة (٢٠٥ أمتار مربعة)، وأمهل القائمين عليه مدة (٤٥ يوماً) للاعتراض.

بيت لحم: شرعت قوات الاحتلال الأسبوع الماضي بتجريف أراضٍ في منطقة الطينة شرق قرية كيسان شرق بيت لحم قريبة من مستوطنة "إبيي هناحل" الجاثمة على أراضي المواطنين، تقدّر

بمساحة ١٥٠ دونماً، بهدف شق طريق استيطانية وهدمت مطعماً في قرية الولجة شمال غرب بيت لحم في منطقة عين جوية، يعود للمواطن رشيد برغوث، بحجة عدم الترخيص.

رام الله: اعتدى مستوطنون بالضرب المبرح على المواطن باسل أبو حزان، وشقيقه وائل أثناء قيامهما بحراثة أرضهما في منطقة "الشرفا" شرق من بلدة دير جرير شرق رام الله، ما أدى لإصابتهما برضوض، قبل أن يسرقوا مركبتهما الخاصة. كما اعتدى عدد من المستوطنين على ثلاثة أشقاء من سلواد، بالضرب وحطّموا زجاج سياراتهم وسرقوا أجهزة لمساحة الأرض وكان الاعتداء قد وقع في أراضي دير جرير. كما تمّ الاعتداء على المواطن ربحي سعيده أبو علاء من قبل قطعان المستوطنين في سهل ترمسعيّا تصدّى أهالي بلدة دير دبوان شرق رام الله، لمستوطن استولى على قطعة أرض في منطقة "الشيخ عمار"، ونجحوا في طرده من المكان.

نابلس: هاجمت مجموعة من المستوطنين الشيخ خالد صلاح والمواطن محمود فرعونية أثناء عملهم في أراضيهم ببرقة شمالي نابلس بالقرب من مستوطنة "حومش" المخلاة، واعتدوا عليهما بالضرب المبرح، وتمّ نقلهما إلى مستشفى ريفديا الحكومي بنابلس، كما هاجم آخرون المواطن بسام بني فضل شرق بلدة عقربا، واعتدوا عليه بالضرب أثناء رعيه الأغنام، وسرقوا منه ١٤ رأساً من الأغنام. وقام مستوطنون من مستوطني "شافي شمرون" بتكسير ٢٦٠ شجرة زيتون ولوز وخروب وصنوبر وسرو غرب القرية. واعتدى مستوطنون من مستوطني مستوطنة "شيلو" على مزارعين في منطقة الصرارة وحاولوا منعهم من حراثة أراضيهم في بلدة قريوت جنوبي نابلس بعد استعادتها من المستوطنين بقرار قضائي إسرائيلي بعد سيطرتهم عليها ولمدة أكثر من ١٥ عاماً ومساحتها ٨٠ دونماً. كما أقدم مستوطنون على تدمير سياج يحيط بأرض المواطن عبد الناصر محمد سعيد حجي في بلدة برقة على الطريق الواصل بين جنين ونابلس، واقتلعوا ٧٥٠ شتلة زيتون وسرقوها، كما تم تخريب خزانات مياه واقتلاع أشتال. وتخريب غرفة زراعية في بلدة سبسطية للمواطن نهاد عبادي.

سلفيت: منعت قوات الاحتلال المواطنين: رائد عثمان مصلح، وياسر صالح مصلح، من العمل على استصلاح أرضهما الواقعة في المنطقة المسماة "سريسيا" في بلدة الزاوية، غرب سلفيت وأجبروهم على مغادرة أرضهم تحت تهديد السلاح، بذريعة قربها من جدار الفصل العنصري. كما تمّ تجريف شارع من مستوطنة "حفات يائير" ليصل إلى نبع النويطف شمال بلدة قراوة بني حسان.

الأغوار: أخطرت قوات الاحتلال بإزالة خيمة سكنية ووحدة طاقة شمسية، وحمام، وخزان مياه، في خربة الدير بالأغوار الشمالية، تعود للمواطن فوزي يوسف أبو مطاوع. وبوقف العمل لبركس زراعي مساحته ١٥٠ متراً، وقطعة أرض تم تجريفها من أجل البناء عليها تعود ملكيتها للمواطن فارس نمر حسين صوافطه وأشقائه، إضافة إلى إخطار بوقف البناء لمنزل من الإسمنت يتكوّن من ثلاثة طوابق وتعود ملكيته للمواطن عزت أحمد رشيدة وأشقائه، في قرية بردلة، وبوقف البناء لمنزل قيد الإنشاء من الإسمنت تبلغ مساحته ١٣٣ متراً للمواطن ناصر سليمان قاسم فقها في قرية كردلة، وطريقاً مؤدية إلى نبع العوجا ببوابة حديدية عند بداية الطريق الرئيسية المؤدية

إلى نبع العوجا وبوقف البناء في ١١ منزلاً، في منطقة خلة الفولة في الجفتك، منها قيد الإنشاء،
وأخرى قديمة، بحجة عدم الترخيص.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>